

واﻻ لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا، فقال عمر: الحمد ﻻ الذي أوجد في أمة محمد من يقوّم اعوجاج عمر بالسيف" .

وخطب عمر الناس مرة في موضوع المهور التي كان يغالي فيها الجاهليون، وأمر بعدم المغالاة فيها، فوقفت امرأة تعارضه، وتحتج بقوله تعالى: "وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً" فلم يكن من عمر إلاّ أن رجع عن رأيه قائلاً "أصابت امرأة وأخطأ عمر" .

هذا هو عمر وتلك هي ديموقراطية حكمه وخضوعه لدستور ربه، وإن الإنسان ليرى في حكم هذا الخليفة ما يعد تطبيقاً بصيراً لدستور الإسلام في كثير من شئون الحكم . فمن ذلك أنه منع كبار الصحابة من الخروج من المدينة المنورة حتى لا ينبثوا في الأقاليم فيلتف الناس حولهم لما لهم من مكانة في النفوس، وصحبة لرسول ﷺ، فتتعدد الزعامات وتضعف بذلك وحدة الحكم الإسلامي، بهذا منع ما عساه أن يكون من تفرق المسلمين شيعاً وأحزاباً بتفرق القادة والرؤساء .

ومن ذلك أنه كان يراقب الولاة فيحصر ما كان يملكه الوالي قبل تعيينه، وما يملكه بعد ذلك حتى إذا رأى ثروة للوالي ليست مستمدة من أصل شريف معروف حاسبه وسأله "من أين لك هذا" وأضاف الثروة المشتبه فيها إلى بيت المال، وهذا هو الوضع الحاضر فيما تعمله الحكومات من محاسبة الحاكمين على ما اقتنوه من ثروة غير مشروعة . وكان في كل أدواره يمنع الولاة من الاتجار، ويلزمهم ألا يقوموا إلاّ بأعمال الحكم والإرادة، وألا يقتاتوا إلاّ

بما قرره لهم من أجر، وتلك هي القاعدة التي وضعها عمر للأجيال التالية لمنع استغلال النفوذ .

ولقد كان يؤمن بأن الحاكم يجب عليه قبل أن يكون شديداً على الولاة وغيرهم، أن يكون في نفسه مثلاً صالحاً يفتدي به، لهذا كان متقشفاً، على شطف من العيش يجوع إذا جاعت أمته، ويكتفي بأكل الشعير والزيت، ولقد جاع مرة فقرقت بطنه فقال (قرقري ما شئت فوالا لا أشبعك والأمة جائعة) .